مسوغات الابتداء بالنكرة
بين المتقدمين والمتأخرين

دكتور/ طماح بن سعد بن إبراهيم السبيعي
حاصل على دكتوراه في النحو والصرف وفقه اللغة
كلية اللغة العربية – جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية
المملكة العربية السعودية

بِسْمِ اللَّـــهِ الرَّحْمَـــنِ الرَّحِيمِ

المقـــــدمة:

الحمد لله رب العالمين، الذي بيده مفاتيح الإحسان، علم الإنسان فألهمه البيان، وصلى الله وسلم على أشرف خلقه، نبينا محمد صلى الله عليه وسلم، وعلى آله وأصحابه ، والتابعين لهم بإحسان إلى يوم الدين، وسلم تسليماً كثيرا، أما بعد :-

فمذ كنت طالباً في المرحلة المتوسطة وأنا أسمع أحد أساتذتي الفضلاء، يردد عبارة أخذتها على إطلاقها في حينها، وهي قوله: لا يجوز الابتداء بالنكرة، ولم يزد على ذلك، ولعله كان ينظر إلى التدرج في تعليم مثل هذه المسائل .

فلما درست ألفية ابن مالك في المرحلة الجامعية علمت أنه يجوز الابتداء بالنكرة في بعض المواضع التي ذكرها ابن مالك في ألفيته .

وبعد الاطلاع على أقوال بعض النحويين وجدت اختلافاً في ذكر هذه المسوغات، ومن هنا جاءت فكرة هذا البحث، الذي رأيت أنه من الأهمية بمكان أن تدرس هذه المواضع من خلال أقوال العلماء ويفصل القول فيها، لأهميتها ولكثرة الأخطاء التي قد تقع بسبب الجهل بها، **وكان من الدوافع التي دفعتني لاختيار هذا الموضوع :**

أولاً: أنني لم أجد كتاباً أو بحثاً قصيراً يحمل هذا العنوان، وكل ما ذكره النحويون في هذا الباب كان ملحقاً بالابتداء، ولم يخصصوا له باباً مستقلًا إلا بعض المتأخرين.

ثانياً: رأيت اختلافاً بين النحويين في عدد هذه المسوغات ، فمنهم من أوصلها عشرة مسوغات ومنهم من جعلها تتجاوز ذلك بكثير، فأردت أن أتعرف على هذه الأسباب التي جعلتهم يتفاوتون فيما بينهم في ذكر هذه المسوغات .

ثالثاً: أنَّ جمع هذه المسوغات من كتب المتقدمين والمتأخرين ، ومحاولة التعرف على مواطن القوة والضعف فيها ، سيكون مفيداً للباحث ولمن اطلع على البحث .

واقتضت طبيعة البحث أن يكون على النحو التالي:

التمهيد: وسوف أعرض فيه:

١- مجي ء المبتدأ نكرة، وذكرت فيه المعنى الاصطلاحي للمبتدأ.

٢- سبب اشتراط النحويين الابتداء بالمعرفة.

٣- اختلاف العلماء في مجيء النكرة مبتدأ.

٤- المقصود بالمسوغ.

الفصل الأول: مسوغات الابتداء بالنكرة عند المتقدمين:

- المبحث الأول : مسوغات الابتداء بالنكرة عند سيبويه.
- المبحث الثاني : مسوغات الابتداء بالنكرة عند المبرد.
- المبحث الثالث: مسوغات الابتداء بالنكرة عند ابن السراج.

الفصل الثاني: مسوغات الابتداء بالنكرة عند المتأخرين:

- المبحث الأول : مسوغات الابتداء بالنكرة عند ابن مالك.
- المبحث الثاني : مسوغات الابتداء بالنكرة عند ابن يعيش.
- المبحث الثالث: مسوغات الابتداء بالنكرة عند ابن هشام.

الفصل الثالث: اتفاق النحويين واختلافهم حول مسوغات الابتداء بالنكرة :

- المبحث الأول : مسوغات الابتداء بالنكرة المتفق عليها بين النحويين.
- المبحث الثاني : مسوغات الابتداء بالنكرة المختلف عليها بين النحويين.
- المبحث الثالث: أسباب اتفاقهم واختلافهم في المسوغات .

الخاتمة: وتشتمل على أهم النتائج التي توصلت إليها من خلال هذا البحث.

التمهـــــيد

مــجــيء الــمبــتــدأ نـــــكرة

المعنى الاصطلاحي للمبتدأ :

قال سيبويه «المبتدأ كلّ اسم ابتُديء به ليبنى عليه كلام»[1]، أي: ليخبر عنه أو يسند إليه.

ثمّ عرّفه ابن السرّاج بقوله: «المبتدأ ما جرّدته من عوامل الأَسماء ومن الأَفعال والحروف، وكان القصد فيه أن تجعله أوّلاً لثانٍ ... يكون ثانيه خبره»[2]، فأضاف قيد التجرّد من العوامل التي يريدون بها نواسخ المبتدأ وهي: كان وإنّ وظنّ وأخواتها، وما ولا.

وعرّفه ابن جنّي بأنّه: «اسم ابتدأته وعرّيته من العوامل اللفظيّة، وعرضته لها، وجعلته أوّلاً لثانٍ، يكون الثاني خبراً عن الأَوّل ومسنداً إليه»[3].

سبب اشتراط النحويين الابتداء بالمعرفة :

الأصل في المبتدأ أن يكون معرفة؛ لأنه محكوم عليه بالخبر، ولا يمكن أن يحكم على مجهول فإذا قلنا: زيد كريم. فقد حكمنا على زيد بأنه كريم ، والمحكوم عليه لا بد أن يكون معلوماً، ولو إلى حدّ مَا، وإلا كان الحكم لغوًا لا قيمة له لصدوره على مجهول، وصارت الجملة غير مفيدة إفادة تامة[4].

اختلاف العلماء في مجيء النكرة مبتدأ :

اتفق جميع النحويين على أن النكرة يصح أن تقع مبتدأ بشرط الإفادة، والأصل أن النكرة لاتفيد، ولكن هناك مواضع قد تفيد فيها النكرة فإذا أفادت صح وقوعها مبتدأ ، وجاءت أمثلة كثيرة على ذلك من القرآن الكريم ومن الشعر الفصيح ومن أقوال العرب.

وهذه المواضع التي تفيد فيها النكرة فتكون مبتدأ قام بعض العلماء المتأخرين بمحاولة حصرها وأطلقوا عليها مسمى : مسوغات ا لابتداء بالنكرة، واختلفوا في عدد

---

(1) الكتاب، سيبويه، تحقيق عبــد السلام هارون ١٢٦/٢.

(2) الأصول في النحو، ابن السرّاج، تحقيق عبــد الحسين الفتلي ٥٨/١.

(3) اللمع في العربية، ابن جنّي، تحقيق فائز فارس: ٢٥.

(4) ينظر النحو الوافي – عباس حسن ص٤٨٥.

هذه المسوغات، فمنهم من ذكر عشرة مسوغات، ومنهم من أوصلها إلى أكثر من ثلاثين مسوغاً، ومنهم من اشترط الإفادة فقط. بل أرجع بعض النحاة جميع المسوغات إلى العموم والخصوص [١].

المقصود بالمسوغ :

المسوغ لغة: ساغَ الشَّرابُ سَوْغاً وسَواغاً: سَهُلَ مَدْخَلُهُ . وسُغْتُه أسُوغُه وسِغْتُه أسِيغُه لازِمٌ مُتَعَدٍّ. والسِواغُ ككتاب: ما أسَغْتَ به غُصَّتَكَ. وشَرابٌ أسْوَغُ: سائِغٌ. وساغَتْ به الأرضُ: ساخَتْ والناقةُ: شذَّتْ و له ما فَعَلَ : جازَ. وهذا سَوْغُ هذا وسَوْغَتُه: كلاهُما في الذَّكَرِ والأُنْثَى: وُلِدَ بعدَه ولم يُولَدْ بينَهما. وأسِغْ لي غُصَّتِي: أمْهِلْنِي. وأسْوَغَ أخاهُ : وُلِدَ معه وقيل: بعدَهُ [٢].

والمسوغ في الاصطلاح: هو السبب الذي يجعل فرعاً يخالف أصلاً متفق عليه ولولا هذا السبب لم يتمكن أحد من مخالفة الأصل . فالمتفق عليه بين النحويين جميعهم هو أن الأصل في المبتدأ هو المعرفة، ولكن قد نبتدئ بالنكرة لسبب ما؛ إما لكونها موصوفة أو غير ذلك. وهذا ما يطلق عليه النحويون المسوغ .

(١) ينظر : النحو الوافي – عباس حسن ص٤٨٦.

(٢) القاموس المحيط (سوغ)، ج١، ص١٠١٢.

الفصل الأول

مسوغات الابتداء بالنكرة عند المتقدمين

تــوطئــة:

العلماء المتقدمون هم الذين وضعوا قواعد هذا العلم على أسس ثابتة، وحفظوا لهذه اللغة مكانتها وقيمتها، وسوف أقتصر في هذا البحث على ذكر آراء ثلاثــة مــن أبــرز أعلامهم الذين وصلت إلينا مؤلفاتهم وأصبحت مصنفاتهم من المراجع المهمة فــي هــذا العلم، وهؤلاء الذين وقع عليهم الاختيار هم: سيبويه والمبرد وابن السراج.

المبحث الأول: مسوغات الابتداء بالنكرة عند سيبويه

الكتاب لسيبويه هو أول كتاب وصل إلينا في علم النحو، ومع أنه من أوائل مَن كتبوا في هذا العلم وقعدَّوا له – وكل علم في بداياته لا يخلو من نقص – إلا أن كتابه كان شاملاً لكثير من مسائل النحو، وأصبح هذا الكتاب مرجعاً مهما لطلاب العلم منذ مئات السنين .

ومسوغات الابتداء بالنكرة لم تكن معروفة بهذا المصطلح عند المتقدمين ومنهم سيبويه ، ولم يقوموا بحصرها في أعداد معينة كما فعل المتأخرون، ولكن لديهم قواعد عامة يجوز من خلالها الابتداء بالنكرة و سنتعرف عليها إن شاء الله تعالى من خلال هذا البحث .

قال سيبويه: (بابٌ يُختار فيه أن تكون المصادرُ مبتدأة مبنياً عليها ما بعدها وما أشبه المصادر من الأسماء والصفات وذلك قولك: الحمدُ لله، والعَجَبُ لك، والوَيلُ لك، والتُّرابُ لك، والخَيْبةُ لك.

وإنّما استحبّوا الرفعَ فيه لأنَّه صار معرفةً وهو خَبَرٌ فقَوىَ فى الابتداء، بمنزلة عبد الله والرجل الذي تَعلم، لأنَّ الابتداءَ إنَّما هو خَبَرٌ، وأَحسنْه إذا اجتمع نكرة ومعرفة أن يبتدئ بالأعرف؛ وهو أصل الكلام.)[1].

فسيبويه يقرر قاعدةً عامة – وهي التي اتفق عليها النحويون بعده – وهذه القاعدة هي أن الأصل في المبتدأ أن يكون معرفة، ثم يبدأ بعد ذلك بالتفصيل الذي يندرج تحت هذه القاعدة .

([1]) الكتاب، سيبويه، تحقيق عبــد السلام هارون ، ج١، ص ٣٢٨.

قال سيبويه:

(ولو قلت: رجلٌ ذاهبٌ لم يَحسن حتَّى تعرفه بشيء فتقولَ: راكبٌ من بنـــى فـــلان سائرٌ.)[١]

وهذا المسوغ هو الذي أطلق عليه المتأخرون قولهم [٢]:

الابتداء بنكرة موصوفة بظاهر ومثال ذلك قوله تعالى ﴿ وَلَعَبْدٌ مُّؤْمِنٌ خَيْرٌ مِّن مُّشْرِكٍ وَلَوْ أَعْجَبَكُمْ ﴾ [٣]

والنكرة إذا وصفت أفادت فجاز الابتداء بها .(وتَبيعُ الدارَ فتقولُ: حدٌّ منها كذا وحدٌّ منها كذا)[٤]

وهذا ما يطلق عليه بعض النحويين المتأخرين بمسوغ التفصيل[٥] ، فإذا أراد أن يفصل جاز حينئذ الابتداء بالنكرة ، (أما قوله [٦]: شيء ما جاءَ بك، فإنه يَحسُن وإن لم يكن على فعل مضمَرٍ، لأنّ فِيهِ معنى ما جاء بك إلا شيء. ومثلُه مَثَلٌ للعرب: " شرٌّ أهَرَّ ذا ناب "[٧].)

وهذا المسوغ هو كون النكرة جاءت موصوفة تقديرا، وجاء عليه أيضاً قولهم: (السمن منوان بدرهم[٨]) وذلك بتقدير وصف أي : منوان منه.[٩]

المبحث الثاني: مسوغات الابتداء بالنكرة عند المبرد

قال المبرد في كتابه المقتضب وهو يتحدث عن المبتدأ: (فأما المبتدأ فلا يكون إلا معرفة، أو ما قارب المعرفة من النكرات . ألا ترى أنك لو قلت: رجل قائم أو رجل ظريف لم تفد السامع شيئاً؛ لأن هذا لا يستنكر أن يكون مثله كثير)[١٠]

---

(١) الكتاب، سيبويه، تحقيق عبـــد السلام هارون ، ج١، ص ٣٢٩.

(٢) ينظر: شرح التسهيل لابن مالك، ج١، ص٢٨٩.

(٣) الآية : ٢٢١ من سورة البقرة.

(٤) الكتاب، سيبويه، تحقيق عبـــد السلام هارون ، ج١، ص ٣٢٩.

(٥) ينظر: مغني اللبيب عن كتب الأعاريب ح٢، ص٥٤١.

(٦) الكتاب، سيبويه، تحقيق عبـــد السلام هارون ، ج١ ص ٣٢٩.

(٧) مجمع الأمثال ، ج١، ٣٩٠.

(٨) مجمع الأمثال ، ج٢، ٣٧٠.

(٩) ينظر: مغني اللبيب عن كتب الأعاريب ح٢، ص٥٤١.

(١٠) المقتضب للمبرد ج٤ ص١٢٧.

فالمبرد يشترط الابتداء بالمعرفة أو ما قارب المعارف، وكأنه يقصد النكرة الموصوفة ونحوها وعلل المبرد عدم جوازه الابتداء بالنكرات أنها لا تفيد السامع شيئا.

ولكن المبرد لم يترك هذا الشرط على إطلاقه، فجوز الابتداء بالنكرة في بعض الأحوال إذا كان هناك مسوغ للابتداء بها وذلك في قوله :

(ولو قلت: خير منك جاءني أو صاحب لزيد عندي جاز وإن كان نكرتين، وصار فيهما فائدة لتقريبك إياهما من المعارف)[1].

فالمبرد لا يزال يقرر على أنَّها متى وجدت الفائدة جاز الابتداء بالنكرة وجوز المبرد الابتداء بها في المثال السابق لأنها جاءت موصوفة فأشبهت المعارف .

وقال أيضاً: (وتقول : منطلق زيد فيجوز إذا أردت بمنطلق التأخير؛ لأن (زيد) هو المبتدأ وتقول على هذا : غُلام لك عبدُالله، وظريفان أخواك، وحسان قومك)[2].

(وزعم الخليل أنه يستقبح أن يقول : قائم زيد، وذاك إذا لم تجعله (قائمًا) مقدما مبنيّا على المبتدأ، كما تؤخر وتقدم، فتقول : ضرب زيدا عمرو، وعمر على ضرب مرتفع وكان الحد أن يكون مقدما، ويكون زيد مؤخرا. وكذلك هذا الحد فيه أن يكون الابتداء فيه مقدما وهذا عربي جيد وذلك قولك: تميمي أنا ومشنوء من يشنؤك ، ورجل عبد الله ...)[3]. وذهب الكوفيون إلى أنه لا يجوز تقديم خبر المبتدأ عليه مفردا كان أو جملة، نحو: قائم زيد ، ذاهب عمرو. والجملة نحو: أبوه قائم زيد. وذهب البصريون إلى جواز التقديم[4].

وقال المبرد أثناء حديثه عن (إنَّ) واسمها وخبرها: (فإن اجتمعت في هذه الحروف معرفة، ونكرة فالذي يُختار أن يكون منهما اسمها المعرفة؛ لأنها دخلت على الابتداء والخبر وقصتها قصة كان في ذلك)[5].

فهو يؤكد على أن الابتداء لابد أن يكون بالمعرفة سواء كان في المبتدأ والخبر، أو في (إنَّ) وأخواتها، أو (كان) وأخواتها إلا إذا أفادت النكرة .

---

(1) المقتضب للمبرد ج٤ ص١٢٧.

(2) المقتضب للمبرد ج٤ ص١٢٧.

(3) سيبويه ج١ ص٢٧٨.

(4) الخلاف في الإنصاف ص٤٨.

(5) المقتضب للمبرد ج٤ ص١٠٩.

وقال أيضا: (فأما التقديم والتأخير، نحو: إنَّ منطلق زيدا، فلا يجوز، لأنها حرف جامد. لا تقول: فيه فعل ولا فاعل، كما كنت تقول في (كان): يكون، وهو كائن، وغير هذا من الأمثلة. ولكن إن كان الذي يليها ظرفاً فكان خبراً، أو غير خبراً جاز. إن في الدار زيدا، وإن في الدار زيدا قائم)[1].

المبحث الثالث: مسوغات الابتداء بالنكرة عند ابن السراج

قال ابن السراج: (وحق المبتدأ أن يكون معرفة أو ما قارب المعرفة من النكرات الموصوفة خاصة، فأما المعرفة فنحو قولك : عبد الله أخوك، وزيد قائم ، وأما ما قارب المعرفة من النكرات فنحو قولك : رجل من تميم جاءني، وخير منك لقيني ، وصاحب لزيد جاءني)[2].

ثم يعلل ابن السراج السبب الذي جعل العرب لا تبدأ بالنكرة في كلامها وذلك بأن الابتداء بالنكرة المفردة المحضة لا فائدة فيه، وما لا فائدة فيه فلا معنى للتكلم به، ألا ترى أنك لو قلت : رجل قائم أو رجل عالم ، لم يكن في هذا الكلام فائدة؛ لأنه لا يستنكر أن يكون في الناس رجل قائماً أو عالماً.

وبعد أن ذكر عدم جواز الابتداء بالنكرة لعدم وجود الفائدة، فصّل بعد ذلك في ذكر بعض الأمثلة التي يجوز فيها الابتداء بالنكرة لوجود مسوغات الابتداء بها. ومن تلك الأمثلة:

إذا قلت : رجل من بني فلان أو رجل من إخوانك أو وصفته بأي صفة كانت تقربه من معرفتك حسن لما في ذلك من الفائدة .

ومن مسوغات الابتداء التي يراها ابن السراج أن تكون النكرة موصوفة لأن النكرة إذا وصفت أشبهت المعرفة فجاز الابتداء بها .

ولا يكون المبتدأ نكرة مفردة إلا في النفي خاصة ، فإن الابتداء فيه بالنكرة حسن بحصول الفائدة بها كقولك :ما أحدٌ في الدار، وما في البيت رجل ونحو ذلك، وفي لغة بني تميم خاصة وما أحد حاضر، وإنما يراعى في هذا الباب وغيره الفائدة،

---

(1) المقتضب للمبرد ج٤ ص١٠٩.

(2) أصول النحو لابن السراج ج١ ص٥٩.

فمتى ظفرت بها في المبتدأ وخبره فالكلام جائز، وما لم يفد فلا معنى لهم في كلام غيرهم [١].

ومن المسوغات التي ذكرها أن يسبق النكرة استفهام لأنها تتحقق الفائدة بذلك. وقد يجوز أن تقول: رجل قائم. إذا سألك سائل فقال: أرجل قائم أم امرأة ؟ فتجيبه فتقول: رجل قائم، وجملة هذا أنه إنما ينظر إلى ما فيه فائدة فمتى كانت فائدة بوجه من الوجوه فهو جائز وإلا فلا، فإذا اجتمع اسمان معرفة ونكرة ، فحق المعرفة أن تكون المعرفة هي المبتدأ وأن تكون النكرة الخبر؛ لأنك إذا ابتدأت فإنما قصدك تنبيه السامع بذكر الاسم الذي تحدث عنه ليتوقع الخبر بعده، فالخبر هو الذي ينكره ولا يعرفه ويستفيده، والاسم لا فائدة له لمعرفته به، وإنما ذكرته لتسند إليه الخبر [٢].

وملخص ما ذكره ابن السراج هو موافق لما ذكره شيخه المبرد في اشتراطه حصول الفائدة في حالة الابتداء بالنكرة وقبلهم سيبويه ، ولكن الذي أضافه ابن السراج على سيبويه والمبرد هو أنه ذكر بعض المسوغات وفصل فيها؛ ففصل في جواز الابتداء بالنكرة الموصوفة، وأضاف أيضاً أنه يجوز الابتداء بالنكرة المفردة إذا سبقها استفهام كقولهم : ما أحد في الدار.

(١) ينظر : أصول النحو لابن السراج ج١ ص٥٩.

(٢) ينظر : أصول النحو لابن السراج ج١ ص٥٩.

الفصل الثاني
مسوغات الابتداء بالنكرة عند المتأخرين

توطـئـــــة: المقصود بالمتأخرين

المتأخرون من النحاة هم الذين تحملوا عبء النهضة من علماء المدرسة الأندلسية والمصرية وما بعدهما من جهود علماء النحاة في شتى بقاع الأرض في انجازهم العمل الشاق.

والعلماء قد اصطلحوا على أن انفراط عقد المدرسة البغدادية وتفرق علمائها في الأمصار بعد أن تضعضع شأن الخلافة العباسية بغلبة البويهيين عليها في النصف الأول من القرن الرابع الهجري عام ٣٣٤ هـ هو الحد الفاصل بين المتقدمين والمتأخرين من النحويين.

ومن ثمة عدَّ العلماء ابن درستويه وابن الأنباري ونفطويه وأندادهم من ساقة المتقدمين، كما عدوا أبا سعيد السيرافي وأبا علي الفارسي وابن خالويه وأترابهم مقدمة المتأخرين.

يؤيد هذا ما قاله الرضي استطراداً في باب اسم المفعول لمناسبة الكلام على شروط عمله: وليس في كلام المتقدمين مايدل على اشتراط الحال أو الاستقبال في اسم المفعول ، ولكن المتأخرين كأبي علي ومن بعده صرحوا باشتراط ذلك فيه كما في اسم الفاعل[١].

وقد اخترت في هذا البحث ثلاثة من أعلامهم قاموا بدور عظيم في دراسة النحو وشرحوا مسائله، ووضعوا منظومات في قواعده ليسهل على طلاب العلم معرفته.

المبحث الأول: مسوغات الابتداء بالنكرة عند ابن مالك

قال ابن مالك في كتابه التسهيل: (والأصل تعريف المبتدأ وتنكير الخبر، وقد يعرفان، وقد ينكران بشرط الفائدة، وحصولها في الغالب عند تنكير المبتدأ بأن يكون : وصفا، أو موصوفاً بظاهر او مقدر، أو عاملاً، أو معطوفاً، أو معطوفا ًعليه، أو مقصودا به العموم أو الإبهام،أو تالي استفهام أو نفي أو لولا أو واو الحال أو فاء الجزاء، أو ظرف مختص أو لاحق به، أو بأن يكون دعاء أو جواباً، أو واجب التصدير، أو مقدر إيجابه بعد نفي ....)[٢].

---

(١) نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة – محمد علي الطنطاوي – ص١١٣.

(٢) شرح التسهيل لابن مالك ج١، ص٢٨٩.

ثم يفصل ابن مالك بعد ذلك في كتابه شرح التسهيل ويضرب أمثلة على هذه المسوغات التي يجمعها دلالتها على الفائدة، ولكنه اجتهد في حصر مواضعها. وسنذكر ذلك بشكل مختصر:

١- الابتداء بنكرة موصوفة بظاهر، ومثال ذلك قوله تعالى: ﴿ وَلَعَبْدٌ مُّؤْمِنٌ خَيْرٌ مِّن مُّشْرِكٍ وَلَوْ أَعْجَبَكُمْ ﴾ [١]، ومثال الابتداء بنكرة موصوفة بمقدر قولهم : السمن منوان بدرهم ، أي منوان منه بدرهم[٢].

٢- الابتداء بنكرة عاملة نحو قول الرسول صلى الله عليه وسلم (أمر بمعروف صدقة، ونهي عن منكر صدقة)[٣].

٣- المضاف إلى نكرة نحو قوله صلى الله عليه وسلم (خمس صلوات كتبهن الله على العباد)[٤].

٤- الابتداء بالنكرة لأجل عطفها، ومثال ذلك قول الشاعر:

عندي اصطبارٌ وشكوى عند قاتلتي فهل بأعجب من هذا امرؤُ سمعا

٥- الابتداء بالنكرة لأجل العطف عليها نحو قوله تعالى: ﴿ طاعة وقول معروف﴾ [٥].

٦- الابتداء بالنكرة لأجل العموم ومن ذلك قول ابن عباس (تمرة خير من جرادة)[٦].

٧- الابتداء بالنكرة لقصد الإبهام، نحو: ما أحسن زيدا.

٨- الابتداء بالنكرة لقصد الاستفهام نحو: أرجل في الدار؟

٩- الابتداء بالنكرة التالية نفياً نحو: ما رجل في الدار.

١٠- الابتداء بالنكرة التالية ولا، نحو قول الشاعر:

لولا اصطبارٌ لأودى كل ذي مقة حين استقلت مطاياهن للظعن

١١- الابتداء بالنكرة التالية واو الحال، نحو قول الشاعر:

عـرضـنا فـسلـمـنا فسـلم كـارهًا علينا وتبريح من الوجد خانقه

---

(١) الآية :٢٢١ من سورة البقرة.

(٢) مجمع الأمثال، ج٢، ص٣٧٠.

(٣) رياض الصالحين، ج٢، ص١١٦.

(٤) نيل الأوطار، ج١، ص٣٤٤.

(٥) آية :٢٢ من سورة محمد.

(٦) مجمع الأمثال ، ج١ ص٢٤٢.

١٢- الابتداء بالنكرة التالية فاء الجزاء، نحو: قول العرب في مثل :إن ذهب عير فعير في الرباط.

١٣- الابتداء بالنكرة التالية ظرفا مختصا نحو : عندك مال.

١٤- الابتداء بالنكرة لكونها دعاء نحو قول الشاعر:

لقد ألب الواشون ألبا بجمعهم فترب لأفواه الوشاة وجندلُ

١٥- الابتداء بالنكرة كونها جواب نحو قولك: – لمن قال: ما عندك؟ – درهم. فـــدرهم مبتدأ.

١٦- الابتداء بالنكرة لأنها واجبة التصدير قولك: من عندك؟ (من) نكرة جاز الابتـــداء بها.

١٧- الابتداء بالنكرة المقدر إيجابها بعد نفي قولهم: (شرٌ أهر ذا ناب)[١]، فإنه بمعنـــى : ما أهر ذا ناب إلا شر.

وهذه هي مسوغات الابتداء بالنكرة عند ابن مالك .[٢]

وهذه المواضع التي ذكرها ابن مالك في شرحه لكتابه التسهيل وعدها من المسوغات التي يجوز فيها الابتداء بالنكرة ذكرتها بشكل مختصر واخترت لكل واحد من هذه المسوغات مثالًا واحدًا فقط، مع أنَّ ابن مالك ذكر عدة أمثلة على بعض المسوغات، وقمت ببعض التصرف في ترتيبها، واكتفيت بكتابه التسهيل عما جاء في ألفيته لأن شرحه للتسهيل أوسع مما ذكره في الألفية.

المبحث الثاني: مسوغات الابتداء بالنكرة عند ابن يعيش

ذكر ابن يعيش مسوغات الابتداء بالنكرة في شرحه للمفصل في فصل بعنوان (نوعا المبتدأ). قال: (اعلم أن أصل المبتدأ أن يكون معرفة، وأصل الخبر أن يكون نكرة، وذلك لأن الغرض في الإخبار إفادة المخاطب ما ليس عنده، وتنزيله منزلتك في علم ذلك الخبر، والإخبار عن النكرة لا فائدة فيه، ألا ترى أنك لو قلت: (رجل قائم)، أو (رجل عالم)، لم يكن في هذا الكلام فائدة؛ لأنه لا يستنكر أن يكون رجل قائما أو عالما في الوجود، ممن لا يعرف المخاطب) [٣].

---

(١) مجمع الأمثال ، ج١ ؛ ٣٩٠.

(٢) ينظر شرح التسهيل لابن مالك ج١ ص٢٩٢.

(٣) شرح المفصل لابن يعيش ج١ ص٢٢٤.

وابن يعيش يقرر في قوله هذا أن الأصل في الابتداء المعرفة كما قرره السابقون، ثم يقوم بعد ذلك بتخصيص بعض المواضع التي يجوز الابتداء بالنكرة فيها: وقد ابتدأوا بالنكرة في مواضع مخصوصة لحصول الفائدة . وتلك المواضع :

النكرة الموصوفة، والنكرة إذا اعتمدت على استفهام او نفي، وإذا كان الخبر عن النكرة ظرفاً أو جاراً ومجروراً وتقدم عليها، نحو : (تحت رأسي سرج)، و(لي مال) وإذا كان في تأويل النفي نحو قولهم: (شر أهر ذا ناب).

فأما النكرة الموصوفة ، فنحو قولك: (رجل من بني تميم جاءني)، ومثله قوله تعالى: ﴿وَلَعَبْدٌ مُّؤْمِنٌ خَيْرٌ مِّن مُّشْرِكٍ وَلَوْ أَعْجَبَكُمْ ﴾ [1]، وكذلك إذا اعتمدت النكرة على استفهام، أو نفي، لأنَّ الكلام صار غير موجب، فتضمنت النكرة معنى العموم ، فأفادت ، فجاز الابتداء بها لذلك . وذلك نحو قولك : أرجل عندك أم امرأة)[2].

وقد أشار إلى هذا الموضع من المتأخرين ابن مالك كما ذكرنا في الفصل السابق، وأما إذا كانت النكرة تفيد العموم فهذا تحدث عنه النحويون المتقدمون .

ومن المواضع التي يسوغ الابتداء فيها بالنكرة عند ابن يعيش قولهم:

(تحت رأسي سرجٌ)، و(على أبيه درع) و(لك مالٌ)، فالذي سوّغ ذلك كونك صدرت في الخبر معرفةً هي المحدث عنها في المعنى ...وإنما اشترط هنا ان يكون الخبر مقدما لوجهين: أحدهما: أن الظرف والجار والمجرور قد يكونان وصفين للنكرة، إذا وقعا بعدها.

الوجه الثاني :إنهم استقبحوا الابتداء بالنكرة في الواجب، فلما سمج ذلك عندهم في اللفظ أخروا المبتدأ، وقدموا الخبر.

وإنما كان تأخيره أحسن من تقديمه؛ لأنه وقع موقع الخبر، ومن شرط الخبر أن يكون نكرة فصلح اللفظ، وإن كنا قد أحطنا علماً أنه المبتدأ. ومن ذلك قولهم: (سلام عليك) و(ويل له)، قال الله تعالى: ﴿ قَالَ سَلَامٌ عَلَيْكَ سَأَسْتَغْفِرُ لَكَ رَبِّي إِنَّهُ كَانَ بِي حَفِيًّا ﴾ [3] و ﴿ وَيْلٌ لِّلْمُطَفِّفِينَ ﴾ [4].

---

(1) الآية : ٢٢١ من سورة البقرة.

(2) شرح المفصل لابن يعيش ج١ ص٢٢٥.

(3) آية :٤٧ من سورة مريم.

(4) آية :١ من سورة المطففين.

فهذه الأسماء كلها إنما جاز الابتداء بها؛ لأنها ليست أخباراً في المعنى إنما هي دعاء، أو مسألة فهي في معنى الفعل، كما لو كانت منصوبة، والتقدير : ليسلم الله عليك، وليلزمه الويل.

فلما كانت في معنى الفعل، كانت مفيدة، كما لو صرحت بالفعل. والفرق بين الرفع والنصب أنك إذا رفعت كأنك ابتدأت شيئا قد ثبت عندك واستقر، وإذا نصبت كأنك تعمل في حال حديثك في إثباتها [١].

ونلحظ أن ابن يعيش لم يكثر من ذكر المسوغات كما فعل ابن مالك ولكن اكتفاء بخمسة مواضع وجعل المسوغ الأهم فيها هو حصول الفائدة في الابتداء بالنكرة .

المبحث الثالث: مسوغات الابتداء بالنكرة عند ابن هشام

ذكر ابن هشام في كتابه مغني اللبيب عن كتب الأعاريب مسوغات الابتداء بالنكرة وحصرها في عشرة مسوغات [٢]، وأكثر من الأمثلة في بعضها وسوف أذكرها بشكل مختصر:

١- أن تكون موصوفة لفظا أو تقديرا أو معنى، فما كانت موصوفة لفظاً نحو ﴿ هُوَ الَّذِي خَلَقَكُم مِّن طِينٍ ثُمَّ قَضَىٰ أَجَلًا وَأَجَلٌ مُّسَمًّى عِندَهُ ثُمَّ أَنتُمْ تَمْتَرُونَ ﴾ [٣] ، وأما الموصوفة تقديراً فنحو قولهم :(السمن منوان بدرهم[٤])، وأما الوصف في المعنى نحو: رجيل جاءني، وهو في معنى رجل صغير.

٢- أن تكون عاملة إمَّا رفعا نحو: قائم الزيدان. عند من أجازه، أو نصبًا نحو: أمر بمعروف صدقة، وأفضل منك جاءني، إذ الظرف منصوب المحل بالمصدر والوصف.

أو جرا نحو غلام امرأة جاءني، وخمس صلوات كتبهن الله، وشرط هذه أن يكون المضاف إليه نكرة أو معرفة والمضاف مما لا يتعرف بالإضافة نحو: مثلك لا يبخل، وغيرك لا يجود، وأما ما عدا ذلك فإن المضاف إليه فيه معرفة لا نكرة .

---

(١) ينظر شرح المفصل لابن يعيش ج١ ص٢٢٦.

(٢) ينظر مغني اللبيب عن كتب الأعاريب ح٢ ص٥٣٩.

(٣) آية :٢ من سورة الأنعام.

(٤) مجمع الأمثال ، ج٢ ؛ ٣٧٠.

٣- العطف بشرط كون المعطوف أو المعطوف عليه مما يسوغ الابتداء به نحو: ﴿ فَهَلْ عَسَيْتُمْ إِن تَوَلَّيْتُمْ أَن تُفْسِدُوا فِي الْأَرْضِ وَتُقَطِّعُوا أَرْحَامَكُمْ ﴾[١] أي: أمثل من غيرهما، ونحو ﴿ قَوْلٌ مَّعْرُوفٌ وَمَغْفِرَةٌ خَيْرٌ مِّن صَدَقَةٍ يَتْبَعُهَا أَذًى وَاللَّهُ غَنِيٌّ حَلِيمٌ ﴾[٢].

٤- أن يكون خبرها ظرفا أو مجرورا نحو : ﴿ لَهُم مَّا يَشَاءُونَ فِيهَا وَلَدَيْنَا مَزِيدٌ ﴾[٣]

٥- تكون عامة إما بذاتها كأسماء الشرط وأسماء الاستفهام أو بغيرها نحو: ما رجل في الدار، وهل رجل في الدار؟.

٦- أن تكون مراداً بها صاحب الحقيقة من حيث هي نحو: (رجل خير من امرأة).

٧- أن تكون في معنى الفعل وهذا شامل لنحو: عجب لزيد، وضبطوه بأن يراد بها التعجب ونحو: ﴿ سَلَامٌ عَلَىٰ إِلْ يَاسِينَ ﴾[٤].

٨- أن يكون ثبوت ذلك الخبر للنكرة من خوارق العادة نحو : (شجرة سجدت وبقرة تكلمت).

٩- أن تقع بعد إذا الفجائية نحو: خرجت فإذا أسد أو رجل بالباب.

١٠- أن تقع في أول جملة حالية كقوله :

سرينا ونجم قد أضاء فمذ بدا محياك أخفى ضوؤه كل شارق

هذه المواضع التي يرى ابن هشام أنه يجوز فيها الابتداء بالنكرة. ولكنه بعد اكتمال هذه المواضع ذكر بعض المسوغات التي ذكرها بعض النحويين وكأنه لا يراها، ومن تلك المسوغات[٥]:

١- أن تكون النكرة محصورة نحو: إنما في الدار رجل.

٢- أو للتفصيل نحو: الناس رجلان: رجل أكرمته ورجل أهنته، وقوله :

فأقبلت زحفا على الركبتين فثوب نسيت وثوب أجر

---

(١) آية :٢٢ من سورة محمد.

(٢) آية :٢٦٣ من سورة البقرة.

(٣) آية :٣٥ من سورة ق.

(٤) آية :١٣٠ من سورة الصافات.

(٥) مغني اللبيب عن كتب الأعاريب ح٢ ص٥٤١.

وقولهم: شهر ثرى وشهر ترى وشهر مرعى، أو بعد فاء الجزاء نحو: إن مضى عير فعير في الرباط.

ويرى ابن هشام أن الحصر والتفصيل ليس مسوغًا، أما الأولى فلأن الابتداء فيها بالنكرة صحيح قبل مجيء إنما، وأما الثانية فلاحتمال رجل الأول للبداية والثاني عطف عليه كقوله :

وكنت كذي رجلين رجل صحيحة ورجل رمى فيها الزمان فشلت [1]

(1) البيت لكثير عزة في ديوانه ص٩٩.

الفصل الثالث

اتفاق النحويين واختلافهم حول الابتداء بالنكرة

المبحث الأول: مسوغات الابتداء بالنكرة المتفق عليها بين النحويين

اتفق النحويون[١] على أن الأصل الابتداء بالمعرفة، أما النكرة فيجيزون الابتداء بها بشرط الإفادة، وهناك بعض المواضع التي أتفق النحويون على أن النكرة فيها أفادت فجاز الابتداء بها عندهم ومن تلك المواضع :

١- الابتداء بنكرة موصوفة بظاهر ومثال ذلك قوله تعالى ﴿ وَلَعَبْدٌ مُّؤْمِنٌ خَيْرٌ مِّن مُّشْرِكٍ وَلَوْ أَعْجَبَكُمْ ﴾ [٢] والنكرة إذا وصفت أفادت فجاز الابتداء بها.

٢- إذا سبقت بنفي أو استفهام نحو : ما أحدٌ في الدار، وما في البيت رجل ونحو ذلك.

٣- أن يتقدم الخبر عليها وهو ظرف أو جار ومجرور.

٤- أن تكون دعاء نحو: ﴿ سَلَامٌ عَلَىٰ إِلْ يَاسِينَ ﴾ [٣].

٥- أن تكون عامة إما بذاتها كأسماء الشرط وأسماء الاستفهام أوبغيرها، نحو: ما رجل في الدار، وهل رجل في الدار؟.

٦- العطف بشرط كون المعطوف أو المعطوف عليه مما يسوغ الابتداء به نحو: قولـــه تعالى: ﴿ فَهَلْ عَسَيْتُمْ إِن تَوَلَّيْتُمْ أَن تُفْسِدُوا فِي الْأَرْضِ وَتُقَطِّعُوا أَرْحَامَكُمْ﴾[٤] .

٧- أن تدل على عموم، نحو: كلٌّ محاسَبٌ على عمله .

٨- أن تدلّ النكرة على مدح، أو ذم، أو تهويل؛ مثل: بطلٌ فى المعركة .

هذه المسوغات التي وجدت أنها محل اتفاق بين النحويين سواء ذكروا ذلك بشكل مباشر أو فهم ذلك من خلال عباراتهم، وأعني بذلك المتقدمين منهم .

---

(١) ينظر الكتاب، سيبويه، تحقيق عبـــد السلام هارون ، ج١ ص ٣٢٩ ، وينظر أصول النحو لابن السراج ج١ ص٥٩ ، وينظر شرح التسهيل لابن مالك ج١ ص٢٨٩ ، وينظر مغني اللبيب عن كتب الأعاريب ج٢ ص٥٤١،و ينظر النحو الوافي – عباس حسن ص٤٨٥

(٢) الآية : ٢٢١ من سورة البقرة

(٣) آية :١٣٠ من سورة الصافات

(٤) آية :٢٢ من سورة محمد

المبحث الثاني : مسوغات الابتداء بالنكرة المختلف عليها بين النحويين:

هناك بعض المسوغات التي ذكرها بعض النحويين ولم يذكرها آخرون، وهذا يعود لبعض الأسباب التي سوف نتعرض لها في الفصل الثالث ومن هذه المسوغات المختلف فيها [1]:

١- أن تكون النكرة محصورة نحو : إنما في الدار رجل.
٢- أو للتفصيل نحو: الناس رجلان رجل أكرمته ورجل أهنته.
٣- أن يكون فيها معنى التعجب – كما سبق– ؛ نحو: ما أبرع جنود المسلمين!.
٤- أن تكون في معنى المحصور–بشرط وجود قرينة تُهَيِّئ لذلك– نحو: حادث دعاك للسفر المفاجئ، أي: ما دعاك للسفر المفاجئ إلا حادث. ويصح في هذا المثال أن يكون من قسم النكرة الموصوفة بصفة غير ملحوظة، ولا مذكورة أي:حادث خطير دعاك إلى السفر.
٥- أن تكون مبهمة قصداً، لغرض يريده المتكلم؛ نحو: زائرة عندنا.
٦- أن تكون بعد لولا؛ نحو: لولا صبرٌ وإيمانٌ لقتل الحزين نفسه.
٧- أن تكون مسبوقة بلام الابتداء؛ نحو: لرجل نافع.
٨- أن تكون معطوفة على معرفة؛ نحو: محمود وخادم مسافران.
٩- أن تكون مسبوقة بإذا الفجائية؛ نحو: غادرت البيت فإذا مطر.
١٠- أن تكون النكرة أداة شرط؛ نحو؛ من يعملْ خيراً يجدْ خيراً.
١١- أن يكون مراداً بها حقيقة الشيء وذاته الأصلية، نحو: حديد خير من نحاس.
١٢- أن تكون معطوفة على موصوف، نحو: ضيف كريم وصديق حاضران.

المبحث الثالث : أسباب اتفاقهم واختلافهم في المسوغات

عند التأمل في اختلاف مسوغات الابتداء بالنكرة بين العلماء فإنه لا يوجد اختلاف تضاد بين العلماء في هذا الجانب، وإنما قد يكون بعضهم اكتفى بالتعويل على قاعدة عامة وهي الإفادة فإذا أفادت النكرة جاز الابتداء بها، وذهب آخرون إلى محاولة ذكر تلك النكرة التي يمكن أن تفيد عند الابتداء بها كي لا يحوجوا المبتدئ إلى إعمال ذهنه في استنباطها، ثم أن بعضهم اكتفى بذكر الأشياء العامة، نحو قولهم : يجوز الابتداء بها إذا أفادت العموم، وآخرون فصلوا القول في هذا المسوغ ، وقد يجوز

(1) ينظر مغني اللبيب عن كتب الأعاريب ج٢ ص٥٤١، و ينظر النحو الوافي – عباس حسن ص٤٨٥.

الابتداء بالنكرة من دون ذكر ذلك المسوغ الذي أضافوه كقولهم [1]: إنَّ من المسوغات أن تكون النكرة محصورة نحو : إنما في الدار رجل.

والحقيقة أنه يجوز الابتداء بالنكرة من دون هذا المسوغ الذي ذكروه ، وذلك لأن الخبر جار ومجرور وهذا بحد ذاته مسوغ ، ونحو قولهم في : الناس رجلان رجل أكرمته ورجل أهنته، فذكر بعضهم مسوغ الابتداء بالنكرة هو التفصيل بينما يمكن أن يقال : رجل الأول للبداية والثاني عطف عليه.

وخلاصة القول أنَّ النحاة لم يختلفوا حول مسوغات الابتداء بالنكرة بل اختلفوا في عملية الاستقصاء والبحث ،فمنهم من وجدها عشرة،ومنهم من أوصلها إلى أربعين ،وهم متفقون على أن مدار الأمر على وضوح المعنى ،فمتى وضح المعنى جاز الابتداء بالنكرة .

إذ إن المسألة متوقفة على الاستقصاء وكذا الإيجاز والتفصيل، فنرى أحدهم يذكر مسوغاً من المسوغات ثم يأتي آخر فيحلل هذا المسوغ إلى ثلاثة مسوغات أو أكثر كلها تندرج تحت هذا المسوغ وهكذا، ولهذا يختلف عدد المسوغات عندهم، ولكنك لو أنعمت النظر لوجدتها كلها تصب في أساس عام هو تحقق الفائدة، فمتى ما تحققت الفائدة من النكرة جاز الابتداء بها.

---

(1) مغني اللبيب عن كتب الأعاريب ح٢ ص٥٤١.

الخاتـــــمة

بعد أن وصلت إلى خاتمة هذا البحث والذي عرضت مـــن خلالـــه آراء بعـــض النحويين– المتقدمين منهم والمتأخرين– في مسوغات الابتداء بالنكرة، يمكـــن حـــصر النتائج التي توصلت إليها في النقاط التالية :

١- اتفق جميع النحويين على أن الأصل في الابتداء المعرفة.

٢- اتفق جميع النحويين على أنه لا يجوز الابتداء بالنكرة ما لم يكن هناك مسوغ.

٣- اتفق جميع النحويين على أن القاعدة العامة للابتداء بالنكرة هو حصول الفائـــدة فإذا أفادت النكرة جاز الابتداء بها .

٤- اكتفى بعض النحويين بذكر بعض المسوغات وجعل المسوغ الأهم هو حـــصول الفائدة، بينما حاول بعض النحويين أن يبحث عن المواضع التي يمكـــن أن تفيـــد فيها النكرة حتى يسهل على المتلقي معرفتها، وهذه المحاولة وجدت عند بعـــض المتأخرين.

٥- ذكر النحويون المتقدمون هذه المسوغات في باب الابتداء وباب كان وأخواتهـــا، ولم يفردوا لها باباً خاصاً كما فعل المتأخرون.

٦- أنَّ الذي سار عليه المتقدمون في جواز الابتداء بالنكرة عند حصول الفائدة هـــو الأفضل؛ لأنه لا يمكن تتبع مواضع حصول الفائدة ، والتي يمكـــن أن يتعـــرف عليها الإنسان، ولا نحتاج للبحث عن مواضعها.

٧- أنَّ الذي حصل بين النحويين من اختلاف هو في عملية الاستقصاء والبحث في عدد المسوغات فبعضهم يخصص وبعضهم يكتفي بالقاعدة العامة.

فهرس المصادر والمراجع

١- الأصول في النحو ، المؤلف : أبي بكر محمد بن سهل بن السراج النحوي البغدادي ، تحقيق : د.عبد الحسين الفتلي ، الناشر : مؤسسة الرسالة – بيروت ، الطبعة الثالثة ، ١٩٨٨م.

٢- الإنصاف في مسائل الخلاف ، المؤلف : أبو البركات ابن الأنباري ، تحقيق : الدكتور جود مبروك ، الناشر مكتبة الخانجي ،الطبعة الأولى .

٣- إنباه الرواة على أنباه النحاة،المؤلف : جمال الدين أبو الحسن علي بن يوسف القفطي ، تحقيق : محمد أبو الفضل إبراهيم ، دار الفكر العربي القاهرة .

٤- الأشباه والنظائر ، المؤلف : جلال الدين السيوطي ، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى ١٤٠٣ هـ.

٥- بغية الوعاة في طبقة اللغويين والنحاة، المؤلف : جلال الدين السيوطي، تحقيق :محمد أبو الفضل إبراهيم ، دار الفكر – بيروت ، الطبعة الثانية، ١٣٩٩هـ.

٦- دلائل الإعجاز أبو بكر عبدالقاهر بن عبدالرحمن بن محمد الجرجاني ، تحقيق : د.محمد التنجي الناشر: دار الكتاب العربي – بيروت الطبعة الأولى ، ١٩٩٥م.

٧- ديوان امرؤ القيس ، تحقيق عبدالرحمن المصطاوي ، الناشر : دار المعرفة – بيروت ، الطبعة الأولى ،١٤٢٣هـ .

٨- رياض الصالحين ، المؤلف : أبو زكريا محيي الدين يحيى بن شرف النووي ، تحقيق : محمد ناصر الدين الألباني، الناشر : المكتب الإسلامي – بيروت ، الطبعة الثانية ، ١٤٠٥ هـ .

٩- شرح الأشموني على ألفية ابن مالك ، المؤلف : علي بن محمد الأشموني ، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، مكتبة النهضة المصرية ، الطبعة الأولى .

١٠- شرح التسهيل لابن مالك ، المؤلف :محمد بن عبد الله بن عبد الله الطائي الجياني الأندلسي جمال الدين ، تحقيق : عبد الرحمن السيد – محمد المختون ، الناشر : دار هجر.

١١- شرح ديوان الحماسة لأبي تمام المؤلف: أحمد بن محمد بن الحسن المرزوقي أبو علي; المحقق: غريد الشيخ ، الناشر: دار الكتب العلمية ، الطبعة الأولى .

١٢- شرح المفصل للزمخشري ، المؤلف: موفق الدين أبي البقاء يعيش بن علي بن يعيش الموصلي تحقيق : الدكتور إيميل بديع يعقوب ، الناشر: دار الكتب العلمية – بيروت .

١٣- طبقات النحويين واللغويين، المؤلف : أبو بكر محمد بن الحسن الزبيدي الأندلسي، تحقيق : محمد أبو الفضل إبراهيم ،الطبعة الثانية ، الناشر : دار المعارف بمصر
١٤- الفهرست لابن النديم ، الناشر :دار المعرفة ، بيروت .
١٥- القاموس المحيط ، المؤلف :محمد بن يعقوب الفيروز آبادي مجد الدين ،عيسى البابي الحلبي ، القاهرة ، الطبعة الثانية ، ١٣٧١هـ .
١٦- الكتاب لأبي عمرو بن عثمان بن قَنْبر، المعروف سيبويه،تحقيق :عبد السلام محمد هارون، الناشر : مكتبة الخانجي – القاهرة،الطبعة الثالثة، ١٤٠٨ هـ .
١٧- اللمع في العربية المؤلف : أبو الفتح عثمان بن جني الموصلي النحوي ،الناشر : دار الكتب الثقافية – الكويت ، ١٩٧٢تحقيق : فائز فارس .
١٨- مجمع الأمثال ،المؤلف : أحمد بن محمد الميداني ، تحقيق : محمد أبو الفضل إبراهيم، عيسى البابي الحلبي ، القاهرة .
١٩- المدارس النحوية، المؤلف : الدكتور شوقي ضيف، دار المعارف – القاهرة ،الطبعة السابعة.
٢٠- مغني اللبيب عن كتب الأعاريب ، المؤلف :الإمام ابن هشام الأنصاري ،تحقيق : محمد محيي الدين عبد الحميد ، الناشر المكتبة العصرية ،بيروت،١٤٢٨ هـ .
٢١- المقتضب، المؤلف: أبو العباس محمد بن يزيد المبرد، تحقيق: محمد عبد الخالق عضيمة ،عالم الكتب ، بيروت.
٢٢- النحو الوافي المؤلف :عباس حسن ، الناشر : دار المعارف ، الطبعة الخامسة عشرة .
٢٣- نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة ، المؤلف : الشيخ الطنطاوي تحقيق : أ. د/ أبو محمد عبد الرحمن بن محمد بن إسماعيل الناشر: دار المعارف ،١٤١٢هـ .
٢٤- نفح الطيب من غصن الاندلس الرطيب ، المؤلف: احمد المقري المغربي المالكي الاشعري ، تحقيق : إحسان عباس، الناشر : دار صادر– بيروت ، الطبعة الأولى.
٢٥- نيل الأوطار من أحاديث سيد الأخيار شرح منتقى الأخبار ، المؤلف : محمد بن علي بن محمد الشوكاني الناشر : دار الفكر ، الطبعة: الثانية ،١٤٠٣هـ .
٢٦- وفيات الأعيان ، المؤلف : ابن خلكان : أبو العباس أحمد بن محمد ، تحقيق : إحسان عباس، الدار الناشرة : بيروت– لبنان.